

---

## التصرفات الضارة في الوصية

إعداد

د. أحمد بن صالح آل عبد السلام

عضو هيئة التدريس بكلية الملك خالد العسكرية للحرس الوطني

---

## المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد إن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله،

صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.. أما بعد:

فإن أولى ما يتنافس فيه المتنافسون، وأحرى ما يتسابق في حلبة سباقه المتسابقون، ما كان بسعادة العبد في معاشه ومعه كفيلاً، وعلى طريق هذه السعادة دليلاً، وذلك العلم النافع والعمل الصالح اللذان لا سعادة للعبد إلا بهما، ولا نجاة له إلا بالتعلق بسببهما، فمن رزقهما فقد فاز وغنم، ومن حرهما فالخير كله حرم، وانطلاقاً من هذا المبدأ فقد جاءت الكتابة في هذا الموضوع المهم والذي من أهم أسباب اختياره ما يلي:

١ حاجة الناس إلى دراسة متخصصة بموضوع التصرف الضار في الوصية، يدل على ذلك كثرة أسئلتهم عن كثير من مسائل الوصية، أضف إلى ذلك إن المحاكم تكثر فيها القضايا التي تتعلق بموضوع الوصية والتصرف فيها.

٢ جهل القائمين على الوصايا، وتصرفهم فيها تصرفاً ضاراً، وخارجاً عن حدود المصلحة.

٣ اعتداء بعض الأوصياء، وأولياء الموصي على أعيان الوصية.

٤ ما وجد من مشاكل بين الأقارب بسبب التصرف الخاطئ في الوصية.

فلهذه الأسباب وغيرها، استعنت بالله عز وجل في كتابة هذا البحث، وإني أسأل الله إن أكون قد وفقت في عملي هذا، وإن يجعله خالصاً لوجهه، صواباً على سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين.

## المطلب الأول: تعريف الوصية

تعريف الوصية لغة: مأخوذة في اللغة من وصيت الشيء آصيه، إذا وصلته، وسميت بذلك؛ لأن الميت وصل ما كان فيه من أمر حياته بما بعده من أمر مماته.

ويقال: وصى، وأوصى، بمعنى واحد، والاسم الوصية، والوصاة<sup>(١)</sup>، ثم إن الوصية تطلق في اللغة على الأمر، كما قال تعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ﴾<sup>(٢)</sup>.  
وقوله: ﴿ذَلِكَمُوصَاكُم بِهِ﴾<sup>(٣)</sup> أي أمركم به.

وتطلق الوصية كذلك على العهد، يقال: وصى، وأوصى إليه، أي: عهد إليه<sup>(٤)</sup>.  
الوصية اصطلاحاً: عرفها الفقهاء بتعاريف مختلفة، وباعتبارات مختلفة، حتى إننا نجد لفقهاء المذهب الواحد أكثر من تعريف.

تعريف الحنفية: عرفها الحنفية بتعاريف، من أشهرها هذا التعريف بأنها: تمليك مضاف إلى ما بعد الموت على سبيل التبرع، عيناً كان أو منفعة<sup>(٥)</sup>.

وعرفها المالكية بأنها: عقد يوجب حقاً في ثلث مال عاقد يلزم بموته<sup>(٦)</sup>.

وعرفها الشافعية بأنها: تبرع بحق، مضاف ولو تقديراً لما بعد الموت<sup>(٧)</sup>.

وعرفها الحنابلة بأنها: الأمر بالتصرف بعد الموت، أو التبرع بالمال بعده<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: لسان العرب 395/15، والقاموس المحيط ص1731، والمصباح المنير 262/2.

(٢) سورة البقرة من الآية 132.

(٣) سورة الأنعام من الآية 151.

(٤) انظر: المطلع ص264.

(٥) انظر: فتح القدير 416/8، وحاشية ابن عابدين 648/6، والبحر الرائق 459/8.

(٦) انظر: تبين المسالك 554/4، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير 422/4.

(٧) انظر: مغني المحتاج 38/3، ونهاية المحتاج 39/6، والمهذب 704/3.

(٨) انظر: المغني 389/8، والشرح الكبير 514/3، والمبدع 3/6، والمطلع ص294.

فالتعريف الأول والثاني اقتصر على الوصية بمعنى التبرع بالمال، إذا أضيف إلى ما بعد الموت، ولا تشمل جعل الغير وصياً على أولاده بموته، ولا تشمل الوصية بأداء الواجبات عليه كالحج والزكاة ورد الودائع.

والتعريف الثاني والرابع يشمل الوصية والإيصاء، ويجمع بينهما<sup>(٩)</sup>.

ويمكن إن نستخلص من هذه التعاريف تعريفاً للوصية وهو: تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت، فهذا التعريف يشمل التعاريف السابقة كلها، لأنه يشمل كل ضروب الوصايا، فهو يشمل ما إذا كان الموصي به مالاً، أو منفعة، والموصي له من أهل التملك كالوصية للأشخاص المعينين بالاسم، أو بالصفة، أو لم يكن من أهل التملك كالوصية للجهات الخيرية مثل المساجد وغيرها، ويشمل ما إذا كان الموصي به إسقاطاً محضاً كالوصية بإبراء الكفيل من الكفالة، وما إذا كان الموصي به حقاً من الحقوق التي ليست مالاً ولا منفعة، ولا إسقاطاً، ولكن حق مالي لتعلقه بالمال، كالوصية بتأجيل الدين الحال، أو الوصية بأن يباع ماله من فلان، وكالوصية بتقسيم التركة<sup>(١٠)</sup>.

## المطلب الثاني: مشروعية الوصية، وأدلتها

الوصية مشروعة، ودل على مشروعيتها الكتاب، والسنة، والإجماع.

### 1- فمن أدلة الكتاب:

أ- قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ (١٨٠)﴾<sup>(١١)</sup>

ب- وجعل الله تعالى اعتبار الوصية قبل الميراث فقال تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دِينَ﴾<sup>(١٢)</sup>.

(٩) انظر: كتاب الفرائض والموارث والوصايا د/محمد الزحيلي ص401.

(١٠) انظر: أحكام الوصايا في الفقه الإسلامي د/علي الربيع ص41.

(١١) سورة البقرة من الآية 180.

وجه الاستدلال بهذه الآية: إنه سبحانه وتعالى قرن الوصية بالدين الواجب الأداء، فدل ذلك على الاهتمام بها، ولأن النفس قد لا تسمح بها لكونها تبرعاً، أو لأنها كانت على وجه البر والصلة، وقد تكون من حظ الفقير، أما الدين فإنه من حظ الغريم، ويطلبه بالقوة، وإلا فإن الدين مقدم عليها شرعاً بعد مؤونة التجهيز بلا نزاع<sup>(١٣)</sup>.

## ٢ - من السنة:

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده». قال عبدالله بن عمر: ما مرت عليّ ليلة منذ سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال ذلك، إلا وعندي وصيتي<sup>(١٤)</sup>.

وجه الاستدلال من الحديث: كما قال النووي<sup>(١٥)</sup>: فيه الحث على الوصية<sup>(١٦)</sup>.

## ٣ - الإجماع:

وقد أجمع العلماء على مشروعيتها، ومن نقل إجماعهم ابن قدامة<sup>(١٧)</sup>، كما في المغني<sup>(١٨)</sup>، حيث قال: «وأجمع العلماء في جميع الأمصار على جواز الوصية» أ. هـ وقال النووي: «وقد أجمع المسلمون على الأمر بها<sup>(١٩)</sup>».

---

(١٢) سورة النساء من الآية 12.

(١٣) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير 199/2، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 50/5.

(١٤) أخرجه البخاري في الوصايا برقم 2738 ومسلم في أول كتاب الوصية برقم 1627.

(١٥) النووي هو: محيي الدين أبو زكريا النووي، ولد بنوى عام 631 هـ له تصانيف كثيرة منها: شرح صحيح مسلم، ورياض الصالحين، توفي سنة 676 هـ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى 395/8، وتذكرة الحفاظ 1470/4.

(١٦) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي 74/11.

(١٧) ابن قدامة هو: عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، أبو محمد، موفق الدين، ولد سنة 541 هـ من كبار فقهاء الحنابلة، من مصنفاته: المغني، والكافي، والمقنع، والعمدة، توفي سنة 620 هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 165/22.

## المطلب الثالث: حكم الوصية

اختلف العلماء في حكم الوصية على قولين:

### القول الأول:

ذهب جماهير أهل العلم من الحنفية<sup>(٢٠)</sup>، والمالكية<sup>(٢١)</sup>، والشافعية<sup>(٢٢)</sup>، والحنابلة<sup>(٢٣)</sup>، إلى إن الوصية مندوبة وليست بواجبة، إلا إذا كان عند الموصي ودائع، أو عليه ديون. بمعنى عنده حق أو عليه حق.

وقد استدلل أصحاب هذا القول بعدة أدلة منها:

1 ما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت: ما ترك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ديناراً، ولا درهماً، ولا شاة، ولا بعيراً، ولا وصى بشيء<sup>(٢٤)</sup>.

### وجه الدلالة من هذا الحديث:

إن الوصية لو كانت واجبة ما تركها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك حديث ابن عمر المتقدم، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: «له شيء يريد إن يوصي فيه»<sup>(٢٥)</sup> إذ لو كانت الوصية واجبة لما علق على إرادة الموصي<sup>(٢٦)</sup>.

<sup>(١٨)</sup> انظر: المغني 390/8.

<sup>(١٩)</sup> انظر: شرح صحيح مسلم للنووي 74/11.

<sup>(٢٠)</sup> انظر: المبسوط 142/27 وبدائع الصنائع 330/7.

<sup>(٢١)</sup> انظر: مواهب الجليل 364/6، والإشراف 316/2، والذخيرة 5/7.

<sup>(٢٢)</sup> انظر: الحاوي الكبير 186/8، وروضة الطالبين 97/6، ومغني المحتاج 39/3.

<sup>(٢٣)</sup> انظر: الهداية 213/1، والإفصاح 70، والمغني 390/8 و391.

<sup>(٢٤)</sup> رواه مسلم في صحيحه في كتاب الوصية، في باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه.

<sup>(٢٥)</sup> سبق تخريجه في ص 11.

<sup>(٢٦)</sup> انظر: جامع أحكام الوصايا وفقهها ص 28.

### القول الثاني:

إن الوصية واجبة لمن ترك مالا، وهو قول داود الظاهري<sup>(٢٧) (٢٨)</sup>، وابن جرير الطبري<sup>(٢٩) (٣٠)</sup>، والخصاص<sup>(٣١) (٣٢)</sup>، وهو قول للشافعي في القديم<sup>(٣٣)</sup>.

### أدلة هذا القول:

- ١ - قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ (١٨٠)﴾<sup>(٣٤)</sup>.
- ٢ - استدلووا بحديث ابن عمر رضي الله عنهما، إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده»<sup>(٣٥)</sup>.  
وقد أجاب أصحاب القول الأول على هذه الأدلة فقالوا:  
١ - بالنسبة للآية التي استدلووا بها وهي قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾، فقد نسختها آية المواريث كما ذكر ذلك ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٣٦)</sup>.

(٢٧) كما في المحلى 312/6.

(٢٨) داود الظاهري هو: داود بن علي بن خلف، الأصبهاني، الظاهري، أبو سليمان، أمام أهل الظاهر، ولد سنة 202هـ توفي

سنة 270هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 97/13.

(٢٩) كما في تفسير الطبري 396/3.

(٣٠) ابن جرير هو: محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر صاحب التصانيف البديعة، ولد سنة 244هـ - توفي رحمه الله تعالى سنة 310هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء.

(٣١) الخصاص هو: أحمد بن علي أبو بكر الرازي، المعروف بالخصاص، ولد سنة 305هـ من تصانيفه: أحكام القرآن، وغيره، توفي سنة 370هـ انظر ترجمته في: البداية والنهاية 256/11.

(٣٢) كما في أحكام القرآن للخصاص 200/1.

(٣٣) انظر: الحاوي الكبير 186/8.

(٣٤) سورة البقرة من آية 180.

(٣٥) سبق تخريجه.

2- وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما فإن قول النبي صلى الله عليه وسلم: «له شيء يريد إن يوصي فيه» إذ لو كانت الوصية واجبة لما علقت على إرادة الموصي، ولكن ذلك لازماً على كل حال، ولكن المقصود من الحديث الحث على المبادرة بكتابة الوصية<sup>(٣٧)</sup>. وبهذا يتبين إن الراجح - والله أعلم - هو قول جماهير أهل العلم، بأن الوصية مندوبة لا واجبة. يقول الحافظ ابن كثير<sup>(٣٨)</sup> رحمه الله في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾<sup>(٣٩)</sup> استملت الآية الكريمة على الأمر بالوصية للوالدين والأقربين، وقد كان ذلك واجباً على أصح القولين قبل نزول آية الموارث، فلما نزلت آية الفرائض نسخت هذه، وجاءت الموارث المقدرة فريضة من الله يأخذها أهلها حتماً من غير وصية<sup>(٤٠)</sup>. أ. هـ. وقد نقل الإجماع على إن الوصية مستحبة ابن عبد البر (٤١) كما في التمهيد حيث قال: وقد أجمع العلماء على إن الوصية غير واجبة على أحد، إلا أن يكون عليه دين، أو تكون عنده وديعة وأمانة فيوصي بذلك ..... ثم قال: وقد شذت طائفة فأوجب الوصية، لا يعدون خلافاً على الجمهور . أ. هـ.

(٣٦) كما في البخاري كتاب الوصايا برقم 2747.

(٣٧) انظر: أحكام الوصايا في الفقه الإسلامي ص 406.

(٣٨) ابن كثير هو: إسماعيل بن عمر بن كثير، أبو الفداء، البصري ثم الدمشقي، ولد 701هـ وتوفي سنة

774هـ من تصانيفه: تفسير القرآن العظيم، البداية والنهاية. انظر ترجمته في: شذرات الذهب 6/231،

والبداية والنهاية 22/125، ومعجم المؤلفين 2/283.

(٣٩) سورة البقرة من الآية 180.

(٤٠) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير 1/302.

(٤١) انظر: التمهيد 14/292.



## المبحث الثاني: تعريف التصرف وأنواعه

وفيه مطلبان:

### المطلب الأول: تعريف التصرف

أولاً: معنى التصرف لغة:

التصرف: مصدر تصرف، يتصرف، تصرفاً، وهو من الصرف، وهو في اللغة يطلق عليه الحيلة والتجربة، ومن قولهم: إن فلاناً يتصرف في الأمور<sup>(٤٢)</sup>.

ويطلق كذلك على التقلب في الأمور وطلب الكسب يقال: صرفته في الأمر تصرفاً فتصرف، قلبته فتقلب، واصطُرف تصرفاً في طلب الكسب لعياله<sup>(٤٣)</sup>، ويطلق كذلك على التبيين والتوضيح، ﴿وَصَرَّفْنَا الْآيَاتِ﴾<sup>(٤٤)</sup> أي بينهاها، وتصريف الآيات تبينها، وتصريف الدراهم إنفاقها، وتصريف الكلام اشتقاق بعضه من بعض، وتصريف الرياح تحويلها من وجه إلى وجه<sup>(٤٥)</sup>.

ثانياً: تعريف التصرف في الاصطلاح:

لم أجد في كتب الفقهاء المتقدمين تعريفاً للتصرف فيما اطلعت عليه، وإن كانوا قد تعرضوا لتقسيمه وبيان أنواعه كما فعل القرافي<sup>(٤٦)</sup>.

---

(٤٢) الصحاح للجوهري 1385/4 مادة صرف .

(٤٣) القاموس المحيط 167/3، ولسان العرب 90/12—91.

(٤٤) آية 27 من سورة الأحقاف.

(٤٥) لسان العرب 91/12، وتهذيب اللغة 161/12.

(٤٦) القرافي: هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، القرافي، توفي سنة 674هـ من تصانيفه الفروق في القواعد الفقهية.

انظر ترجمته في الديباج ص62، والأعلام 94/1.

وقد تعرض لتعريف التصرف كثير من المعاصرين منهم الشيخ محمد أبو زهرة حيث قال: إن التصرف الشرعي هو: كل ما يكون من تصرفات الشخص القولية، ويرتب عليه الضارع أثراً شرعياً<sup>(٤٧)</sup>.

ويقول الدكتور حسن الشاذلي في تعريف التصرف: يراد بالتصرف في الاصطلاح، ما يصدر عن الإنسان من قول أو عمل ويرتب عليه الشارع أثراً من الآثار، سواء كان ذلك متضمناً لإرادة إنشاء حق من الحقوق أم لا، وسواء كان الأثر المترتب في صالح من صدر عنه القول أو العمل، أم في صالح غيره، أو كان فيه ضرر له<sup>(٤٨)</sup>.

ويقول الدكتور أحمد فراج في تعريف التصرف: بأنه ما يصدر من الشخص المميز بإرادته قولاً وفعلاً، ويرتب عليه الشارع نتيجة ما، وهو يشمل الالتزام والعقد؛ لأنه قد يكون فيه التزام بإنشاء حق كما في الوقف والبيع والهبة، وقد يتضمن إسقاط حق من الحقوق الثابتة كما في الإبراء من الدين والتنازل عن حق الشفعة، وقد يكون خالياً من كل ذلك كاليمين والإقرار بحق سابق، فإنه إخبار بثبوت حق وليس إنشاء الالتزام أو إسقاط له<sup>(٤٩)</sup>.

ومن مجموع هذه التعاريف نستطيع أن نقول:

إن التصرف هو: ما يصدر عن الشخص بإرادته، ويرتب عليه الشارع أثراً شرعياً، سواء كان من جانب واحد أو من جانبيين، نقلاً أو إسقاطاً، قولاً أو فعلاً، نافعاً لهذا الشخص أو ضاراً له<sup>(٥٠)</sup>.

(٤٧) الملكية ونظرية العقد لمحمد أبو زهرة ص 201.

(٤٨) نظرية الشرط في الفقه الإسلامي د. حسن الشاذلي ص 39.

(٤٩) الملكية ونظرية العقد د. أحمد فراج ص 141.

(٥٠) يراجع في اختيار هذا التعريف رسالة التصرف في الوقف د. الغصن 49/1.

## المطلب الثاني: أنواع التصرف

أ - التصرف الفعلي: ما كان مصدره عملاً فعلياً غير اللسان، بمعنى إنه يحصل بالأفعال لا بالأقوال، ومن أمثله: الغضب فهو فعل وليس بقول، ومن الأمثلة كذلك: قبض البائع الثمن من المشتري وتسلم المشتري المبيع من البائع، وهكذا سائر التصرفات التي يعتمد المتصرف في مباشرتها على الأفعال دون الأقوال.

ب - التصرف القولي هو: الذي يكون منشأه اللفظ دون الفعل وما يقوم مقامه من الكتابة والإشارة<sup>(٥١)</sup>.

ويقسم القرافي التصرفات في الحقوق والأموال إلى قسمين هما:

القسم الأول: النقل: وهو تصرف يفتقر إلى القبول، وينقسم إلى ثلاثة أمور:

1\_ نقل بعوض في الأعيان، كالبيع والقرض.

2\_ نقل بعوض في المنافع كالإجارة، والمساقاة، والمزارعة، والقراض، والجعالة.

3\_ نقل بغير عوض، كالهدايا، والوصايا، والعمرة، والوقف على معين، والهبات.

القسم الثاني: الإسقاط: وهو تصرف لا يفتقر إلى القبول، وينقسم إلى قسمين

(١) إسقاط بعوض: كالخلع، والعفو على مال، والكتابة، وبيع العبد من نفسه، والصلح على

الدين، والتعزير، فجميع هذه الصور يسقط فيها الثابت، ولا ينتقل إلى البازل ما كان

يملكه المبدول له من العصمة، وبيع العبد.

(٢) إسقاط بغير عوض: كالإبراء من الديون، والقصاص، والتعزير، وحد القذف، والطلاق،

والعتاق، وإيقاف المساجد وغيرها، فجميع هذه الصور يسقط فيها الثابت ولا ينتقل لغير

الأول<sup>(٥٢)</sup>.

---

(٥١) انظر: المنثور في القواعد للزركشي 1/300، 301، 302.

(٥٢) الفروق للقرافي 2/110 الفرق التاسع والسبعون.

وبعد هذا العرض السريع لتعريف التصرف وبيان أنواعه وأقسامه يتضح لنا إن هناك تصرفات سارة وتصرفات نافعة. وسوف أتناول في بحثي هذا بعض التصرفات الضارة التي تقع على الوصية أما من الموصي نفسه أو من الوصي.

### المبحث الثالث: أهم الدراسات والبحوث في موضوع الوصية

- ١ - أحكام الوصايا والأوقاف للدكتور: بدران أبي العينين بدران، الناشر مؤسسة شباب الجامعة في مصر.
- ٢ - أحكام الوصايا والأوقاف لمحمد مصطفى شلبي، مطبعة دار التأليف بمصر.
- ٣ - أحكام الوصايا في الفقه الإسلامي للدكتور علي الربيع، رسالة دكتوراه من جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ٤ - أحكام الوصية في الفقه الإسلامي، لسعود العسكر، ماجستير من جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ٥ - أحكام الوصية في الإسلام لمحمد الهلالي، ماجستير من جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ٦ - جامع أحكام الوصايا وفقهها لمحمد بن عبده، دار الفاروق بمصر.
- ٧ - الوصية وأحكامها في الفقه الإسلامي لمحمد جعفر، دار التراث، لبنان.
- ٨ - الوصية في القرآن، لأنس طباره، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى.
- ٩ - الوصية بالمنافع في الفقه الإسلامي لخالد الشبرمي، رسالة ماجستير من جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية.

## الفصل الأول

### التصرفات الضارة في الوصية من جهة الموصي.

وفيه ستة مباحث:

#### المبحث الأول: الوصية بجميع المال في مرض الموت

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الوصية بجميع ماله في مرض الموت، من أجل الإضرار بالورثة.

وهذه الوصية وصية جحف وظلم ولذلك فهي باطلة ومما يدل على ذلك:

قول النبي صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه حينما أوصى بماله كله في مرضه الذي ظن إنه سيموت فيه، قال له النبي صلى الله عليه وسلم: «لا» قال: الشطر قال: «لا»، قال: «الثلث»، قال: «الثلث»، والثلث كثير، إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من إن تذرهم عالة يتكففون الناس» (٥٣).

ولهذا يقول ابن عباس - رضي الله عنه - كما في البخاري: «لو أن الناس غضوا إلى الربع ؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «الثلث، والثلث كثير» (٥٤).

ومما يدل لذلك أيضاً حديث عمران بن حسين - رضي الله عنه - أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته، لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فجزأهم أثلاثاً، ثم أقرع بينهم، فأعتق اثنين، وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً، وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لو علمت ما صليت عليه» (٥٥).

---

(٥٣) رواه البخاري في الوصايا، في باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس، برقم 2742، ومسلم في الوصية، في باب الوصية بالثلث برقم 1628.

(٥٤) صحيح البخاري كتاب الوصايا برقم 2743.

(٥٥) أخرجه مسلم، في كتاب الإيمان 1668، وأبو داود في العتق 3951، والنسائي في السنن 3/187، والترمذي في أبواب الأحكام 1380.

ولذلك كان السلف يحرسون على التزول عن الثلث في الوصية.  
يقول النخعي<sup>(٥٦)</sup> رحمه الله: لأن أوصي بالخمسة أحب إليّ من أن أوصي بالربع<sup>(٥٧)</sup>.  
وعلى ذلك فلوا أوصى بجميع ماله في مرضه المخوف ثم مات، فإنه لا ينفذ إلا الثلث، وهذا قول  
جماهير أهل العلم من: الحنفية<sup>(٥٨)</sup>، والمالكية<sup>(٥٩)</sup>، والشافعية<sup>(٦٠)</sup>، والحنابلة<sup>(٦١)</sup>، بل إن ابن المنذر<sup>(٦٢)</sup>  
حكى الإجماع على ذلك حيث قال رحمه الله:  
«وأجمعوا على أن الوصايا مقصورة بما على ثلث مال العبد»<sup>(٦٣)</sup>.  
وكذلك قال الحافظ<sup>(٦٤)</sup> في الفتح: «واستقر الإجماع على منع الزيادة بأكثر من الثلث»<sup>(٦٥)</sup>. أ.

## المطلب الثاني: الوصية بجميع المال لمن لا وارث له

إذا أوصى بجميع ماله أو بأكثره، ولا وارث له.  
اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

- 
- (٥٦) النخعي هو: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران ولد سنة 46هـ توفي سنة 96هـ.  
أنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 520/4.  
(٥٧) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه برقم 16365.  
(٥٨) أنظر: مختصر الطحاوي ص 159، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين 660/6.  
(٥٩) أنظر: عقد الجواهر الثمينة 404/3، والذخيرة 147/7.  
(٦٠) أنظر: الحاوي الكبير 319/8، وروضة الطالبين 123/6، والمنهاج مع مغني المحتاج 47/3.  
(٦١) أنظر: الهداية 214/1، والإفصاح 72/2، والمغني 474/8.  
(٦٢) ابن المنذر هو: محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ولد 242هـ وتوفي سنة 318هـ. انظر ترجمته  
في: سير أعلام النبلاء 490/4.  
(٦٣) أنظر: الإجماع لابن المنذر ص 89.  
(٦٤) ابن حجر هو: أحمد بن علي بن محمد، العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين ابن حجر، ولد بعسقلان سنة  
773هـ توفي سنة 852هـ، من مصنفاته: فتح الباري شرح صحيح البخاري، وغيرها انظر ترجمته في:  
الضوء اللامع 36/2، والبدر الطالع 87/1.  
(٦٥) أنظر: فتح الباري لابن حجر 369/5.

القول الأول: قالوا بجواز ذلك، وهو قول الحنفية<sup>(٦٦)</sup>، والحنابلة<sup>(٦٧)</sup>، وهو قول ابن مسعود<sup>(٦٨)</sup> وعبيدة السلماني<sup>(٦٩)</sup>، ومسروق<sup>(٧١)</sup>، وإسحاق<sup>(٧٢)</sup>،<sup>(٧٣)</sup>،<sup>(٧٤)</sup>.

القول الثاني: قالوا بعدم جواز الوصية بأكثر من الثلث، وأنه لو أوصى بأكثر من الثلث، أو بجميع ماله، ردت الوصية إلى الثلث، والباقي لبيت المال، وبه قال المالكية<sup>(٧٥)</sup>، والشافعية<sup>(٧٦)</sup>، وهو رواية عند الحنابلة<sup>(٧٧)</sup>.

استدل أصحاب القول الأول بأدلة منها:

### الدليل الأول:

١- أن النبي صلى الله عليه وسلم لما منع سعداً من الزيادة على الثلث قال له: «أنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس»<sup>(٧٨)</sup>.

<sup>(٦٦)</sup> انظر: التنف 829/2، وبدائع الصنائع 370/7، والدر المختار 625/6.

<sup>(٦٧)</sup> انظر: كتاب الروايتين والوجهين 24/2، والهداية 231/1، والمغني 516/7.

<sup>(٦٨)</sup> كما في مصنف عبد الرزاق 69/9.

<sup>(٦٩)</sup> عبيدة السلماني هو: عبيدة بن عمرو بن ناجية بن مراد السلماني، الفقيه الكوفي، توفي سنة 72هـ. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد 117/11، وسير أعلام النبلاء 40/4.

<sup>(٧٠)</sup> كما في مصنف عبد الرزاق 69/9، والمغني 516/8.

<sup>(٧١)</sup> مسروق هو: بن الأجدع بن مالك بن أمية الهمداني، أبو عائشة، تابعي ثقة من أهل اليمن توفي سنة 63هـ. انظر ترجمته في: أسد الغابة 254/4، والإصابة 492/3.

<sup>(٧٢)</sup> كما في مصنف عبد الرزاق 69/9، والمغني 516/8.

<sup>(٧٣)</sup> كما في المغني 516/8.

<sup>(٧٤)</sup> إسحاق هو: إسحاق بن إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم التميمي، الحنظلي، المعروف بابن راهويه، أبو يعقوب، ولد سنة 161هـ توفي سنة 238هـ. انظر ترجمته في: الثقات 115/8، وحلية الأولياء

234/9، والمنهج الأحمد 173/1، وسير أعلام النبلاء 308/11.

<sup>(٧٥)</sup> انظر: الإشراف 323/2، وبداية المجتهد 363/2، وعقد الجواهر الثمينة 403/3.

<sup>(٧٦)</sup> انظر: الحاوي الكبير 195/8، وحلية العلماء 69/6، والمنهاج 47/3.

<sup>(٧٧)</sup> انظر: المغني 516/8، والأنصاف مع الشرح الكبير 217/17.

<sup>(٧٨)</sup> سبق تخريجه.

فجعل المنع من الزيادة حقاً للورثة، فإذا لم يكن له وارث سقط المنع<sup>(٧٩)</sup>.

٢- واستدلوا بأثر عن ابن مسعود -رضي الله عنه- أنه قال: أنكم أخرى حي بالكوفة أن يموت أحدكم ولا يدع عصبه ولا رحماً، فلا يمنعه إذا كان كذلك أن يضع ماله في الفقراء والمساكين<sup>(٨٠)</sup>.

واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

١- ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند مماتكم زيادة في حسناتكم<sup>(٨١)</sup>.

٢- قالوا: بأن هذا الموصي له من يعقل عنه، فلم تنفذ وصيته في أكثر من ثلثه، كما لو ترك وارثاً<sup>(٨٢)</sup>.

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن أخت لأم، وقد أوصت بصدقة أكثر من الثلث، فهل للموصي أن ينفذ ذلك، ويعطي ما يبقى لابن أختها؟.

فأجاب رحمه الله يعطى الموصي له الثلث، وما زاد على ذلك أن أجاز له الوارث جاز وإلا بطل<sup>(٨٣)</sup>. ولعل الصواب - والله أعلم - إلا يزداد على الثلث وذلك لحديث سعد المتقدم، وحديث الذي أعتق ستة مملوكين وأيضاً خروجاً من الخلاف - والله أعلم -.

(٧٩) انظر: المغني 516/8، ورؤوس المسائل الخلافية 1112/3.

(٨٠) رواه عبد الرزاق في مصنفه، برقم 16371، ورواه سعيد بن منصور في سننه 81/3، والطحاوي في الآثار برقم 785 والأثر فيه عن عنة أبي إسحاق وهو مدلس.

(٨١) الحديث رواه أحمد في المسند 40/6، والطبري كما في مجمع الزوائد، والبخاري كذلك كما في الكشف برقم 1382 عن أبي الدرداء، ولفظه: «أن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم» وليس عندهما بقية الحديث. فعلى هذا يكون هذا الحديث ضعيفاً.

(٨٢) انظر: المغني 516/8.



## المبحث الثاني: الوصية لوارث

ذهب جماهير أهل العلم إلى أن الوصية لا تصح لوارث، وحكى الإجماع على ذلك ابن المنذر<sup>(٨٤)</sup>، والموفق في المغني<sup>(٨٥)</sup>، وابن رشد<sup>(٨٦)</sup> <sup>(٨٧)</sup>، ويدل لهذا قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا وصية لوارث»<sup>(٨٨)</sup>.

وقد استثنى جمهور أهل العلم حالة يجوز فيها الوصية للوارث، وهي إذا أجازها بقية الورثة، فقالوا بصحة الوصية حينئذ، وهذا قول جماهير أهل العلم من الحنفية<sup>(٨٩)</sup>، والمالكية<sup>(٩٠)</sup>، والشافعية<sup>(٩١)</sup>، والحنابلة<sup>(٩٢)</sup>.

وقد استدلل الجمهور بعدة أدلة منها:

قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا وصية لوارث إلا أن تجيز الورثة»<sup>(٩٣)</sup>.

---

<sup>(٨٣)</sup> انظر: فتاوى شيخ الإسلام 312/31، شيخ الإسلام هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني، أبو العباس تقي الدين ابن تيمية، شيخ الإسلام، ولد سنة 661هـ توفي رحمه الله سنة 728هـ. انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة 387/2، وتذكرة الحفاظ 196/4، والبداية والنهاية 142/14.

<sup>(٨٤)</sup> انظر: الإجماع لابن المنذر ص 89.

<sup>(٨٥)</sup> انظر: المغني 396/8.

<sup>(٨٦)</sup> ابن رشد هو: محمد بن أحمد بن محمد بن رصد، أبو الوليد فقيه مالكي، ولد سنة 520هـ مات بمراكش سنة 595هـ انظر ترجمته في: التكملة لابن الأبار 269/1.

<sup>(٨٧)</sup> انظر: بداية المجتهد 334/2.

<sup>(٨٨)</sup> الحديث رواه الخمسة إلا النسائي، فقد رواه أحمد في المسند 267/5، وأبو داود في سننه 2867 والترمذي في جامعه، برقم 2713 وقال الحافظ في التلخيص عند هذا الحديث: حصن الإسناد. أ. هـ.

<sup>(٨٩)</sup> انظر: روضة القضاة 674/2، وبدائع الصنائع 370/7.

<sup>(٩٠)</sup> انظر: عقد الجواهر الثمينة 40/3.

<sup>(٩١)</sup> انظر: الأم 142/4، والحاوي الكبير 190/8.

<sup>(٩٢)</sup> انظر: المغني 396/8، والأنصاف مع المقنع 219/17.

<sup>(٩٣)</sup> رواه الدار قطني في السنن 98/4، قال الألباني في الإرواء 96/6: أنه منكر؛ لأن فيه عطاء الخراساني أ. هـ.

وذهب الظاهرية<sup>(٩٤)</sup>، وبعض الشافعية<sup>(٩٥)</sup>، والحنابلة في رواية أخرى<sup>(٩٦)</sup>، إلى أن الوصية باطلة وإن أجازها الورثة، إلا أن يعطوه عطية مبتدأة. أدلة القول الثاني:

1- استدل أصحاب هذا القول بظاهر ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم:

«لا وصية لوارث.»

وعللوا ذلك بأن الله تعالى منع من ذلك، فليس للورثة أن يميزوا ما أبطله الله تعالى على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا أجاز الورثة ذلك فابتداء عطية من عند أنفسهم، فهو ما لهم<sup>(٩٧)</sup>.

ونوقش هذا الدليل، بأنه قد ورد فيه «إلا أن يميز الورثة» والاستثناء من النفي إثبات، فيكون ذلك دليلاً على صحة الوصية عند الإجازة.<sup>(٩٨)</sup>

ولذلك فيكون الصواب - والله أعلم - هو قول جماهير أهل العلم وهو أن الوصية صحيحة إذا أجازها الورثة.

يقول الحافظ في الفتح: لا يخلو إسناد كل منها من مقال، ثم رجع فقال: لكن مجموعها يقتضي أن للحديث أصلاً<sup>(٩٩)</sup>.

قال القرطبي رحمه الله في أثناء كلامه على هذه المسألة: ونحن وإن كان هذا الخبر بلغنا آحاداً، لكن قد أنضم إليه إجماع المسلمين أنه لا يجوز وصية لوارث<sup>(١٠٠)</sup>.

<sup>(٩٤)</sup> انظر: المحلى 316/9.

<sup>(٩٥)</sup> انظر: الحاوي الكبير 190/8، وروضة الطالبين 108/6.

<sup>(٩٦)</sup> انظر: المغني 396/8.

<sup>(٩٧)</sup> انظر: المحلى لابن حزم 386/9.

<sup>(٩٨)</sup> انظر: المغني 396/8.

<sup>(٩٩)</sup> انظر: فتح الباري 372/5.

<sup>(١٠٠)</sup> انظر: الجامع لأحكام القرآن 363/2.

يقول ابن قدامه: «والاستثناء من النفي إثبات، فيكون ذلك دليلاً على صحة الوصية عند الإجازة، ولو خلا من الاستثناء كان معناه: لا وصية نافذة، أو لازمة أو ما أشبه هذا، أو يقدر فيه: لا وصية لوارث، عند عدم الإجازة من غيره من الورثة»<sup>(١٠١)</sup>. أ. هـ.

وأيضاً لأن هذا الشيء يعتبر تصرفاً صدر من أهله في محله، فصح، كما لو وصى لأجنبي، والله أعلم —

### المبحث الثالث: الوصية بمعصية أو بأمر محرم

وفيه مطلبان:

#### المطلب الأول: حكم الوصية بمعصية

اتفق جماهير أهل العلم<sup>(١٠٢)</sup> على أن من أوصى بمعصية، أو بشيء فيه معصية، فإن وصيته لا تنفذ، بل تبدل إلى الأفضل؛ وذلك لأن القصد من الوصية هو تدارك ما فات في حال الحياة من الإحسان، فلا يجوز أن تكون معصية.

وقال جماهير أهل العلم أن قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾<sup>(١٠٣)</sup> إنما هو خاص بالوصية العادلة دون الجائرة ومما يدل على ذلك:

- ١ - قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾<sup>(١٠٤)</sup>.
- ٢ - قوله تعالى بعد ذكر تحريم التبديل في الوصية: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾<sup>(١٠٥)</sup>.

---

(١٠١) انظر: المغني 396/8.

(١٠٢) كما في بدائع الصنائع 341/7، والجامع للقرطبي 269/2، والمغني 513/8.

(١٠٣) سورة البقرة من الآية 181.

(١٠٤) سورة المائدة من الآية 2.

(١٠٥) سورة البقرة من الآية 182.

٣- ومن السنة حديث عمران رضي الله عنه: أن رجلاً أعتق ستة مملوكين عند موته لم يكن له مال غيرهم، فدعا بهم النبي صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثاً، ثم أقرع بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً، وفي لفظ قال: «لو علمت ما صليت عليه.»

قال ابن عبد البر في التمهيد: وقد حمل جمهور العلماء حديث: الميت يعذب بما نيح عليه (١٠٦) على من أوصى بذلك (١٠٧).

### المطلب الثاني: أمثلة للوصية المحرمة عند أهل العلم

من المعلوم أن الوصية بمعصية محرمة وباطلة عند أهل العلم، ولذلك يقول ابن عبد البر: ولا خلاف أنه إذا أوصى بما لا يجوز مثل أن يوصي بخمر أو خنزير، ولا يجوز إمضائه (١٠٨). ويقول ابن قدامة: ولا تصح الوصية بمعصية وفعل محرم وهي باطلة (١٠٩). وقال شيخ الإسلام: أن وصى في غير طاعة فلا تنفذ وصيته (١١٠). وقال ابن حزم (١١١): ولا تحل وصية في معصية لا من مسلم ولا من كافر (١١٢). وهذه الوصية المحرمة لها أمثلة عند جماهير العلماء.

(١٠٦) أخرجه البخاري برقم 1393، ومسلم برقم 927، من حديث عمر رضي الله عنه.

(١٠٧) انظر: التمهيد 318/8.

(١٠٨) انظر: تفسير القرطبي 269/2.

(١٠٩) انظر: المغني 513/8.

(١١٠) انظر: مجموع الفتاوى 315/31.

(١١١) وابن حزم هو: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الظاهري، أبو محمد، ولد سنة 384هـ، وتوفي سنة 456. من مصنفاته: المحلى، والإحكام في أصول الأحكام، وغيرها، انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء

184/18، والبداية والنهاية 91/12

(١١٢) انظر: المحلى 327/9.

- ١- فمن أمثلتها عند الحنفية: الوصية بطعام تجتمع له النائحات بعد موته، أو بتطين القبر، أو بضرب قبة فيه، أو تشييد بناء عليه، أو دفنه في داره، أو الوصية بقراءة القرآن على القبور (١١٣).
- ٢- ومن أمثلتها عند المالكية: أن يوصي بمال يشتري به خمر لمن يشربها، أو يدفع لمن يقتل نفساً بغير حق، أو الإيضاء لمن يصلي عنه، أو الإيضاء كذلك باتخاذ القناديل من الذهب لتعليقها على القبور (١١٤).
- ٣- ومن أمثلتها عند الشافعية: الوصية للكنيسة، والوصية بالسلاح لأهل الحرب، والوصية كذلك ببناء أماكن للمعصية كالحمارات (١١٥).
- ٤- ومن أمثلتها عند الحنابلة: الوصية بآلات اللهو، وكتب الكلام ونشرها، والوصية كذلك بنشر البدع والسحر (١١٦).

### المبحث الرابع: عدم إيضاح مصرف الوصية

- كأن يقول: أوصيت بثلث مالي ويسكت، وهذا مما يسبب التلاعب في الوصية من قبل الأوصياء، أو الورثة، وهذا المبحث فيه مطلبان:
- المطلب الأول: إذا قال الموصي للموصي: ضع مالي حيث شئت، هل يدخل الوصي معهم؟
- اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:
- القول الأول: أنه ليس له أخذ شيء من الوصية، وهذا قول المالكية (١١٧)، والشافعية (١١٨)، والحنابلة (١١٩).

---

(١١٣) انظر: بدائع الصنائع 341/7، وحاشية رد المختار 711/6.

(١١٤) انظر: الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي 427/4.

(١١٥) انظر: مغني المحتاج 40/3، والحاوي الكبير 194/8.

(١١٦) انظر: المغني 513/8، والأنصاف مع المقنع 329/17.

(١١٧) انظر: الإشراف للقاضي عبد الوهاب 1013/2، والذخيرة 178/7.

(١١٨) انظر: الحاوي الكبير 273/8، وروضة الطالبين 6172.

القول الثاني: أنه له أن يأخذ لنفسه وولده ومن شاء، وهذا هو المذهب عند الحنفية<sup>(١٢٠)</sup>، وهو احتمال عند الحنابلة<sup>(١٢١)</sup>.

واستدل الجمهور على قولهم بأنه لو أوصى بثلث ماله إلى رجل يضعه حيث رآه لم يكن له أن يأخذ لنفسه شيئاً وإن كان محتاجاً؛ لأنه أمره بصرفه لا بأخذه.

وقالوا أيضاً: ولأنه تملك ملكه بالإذن، فلا يجوز أن يكون قابلاً له.

أصله إذا وكل رجلاً في بيع سلعة لم يجز له أن يشتريها من نفسه، فيكون قابلاً وموجباً في وقت واحد<sup>(١٢٢)</sup>.

واستدل أصحاب القول الثاني الذين يقولون بجواز أن يأخذ لنفسه وولده ومن شاء؛ لأنه يتناوله لفظ الموصي؛ ولأنه قد يكون من جملة المستحقين لهذه الوصية<sup>(١٢٣)</sup>.

ولعل الراجح والله أعلم بالصواب: أنه ليس له الأخذ من هذه الوصية وإن كان محتاجاً، وذلك لأن أمره بأن يصرفها لا أن يأخذها، إلا إذا علم عن قرائن أحواله أنه يجيز ذلك، والله أعلم<sup>(١٢٤)</sup>.

### المطلب الثاني: إذا وصى الميت بوصية بخير ولم يسم

وصورة ذلك: أن يقول: ضع ثلثي في وجوه الخير، أو نحو ذلك ولم يحدد، فهنا الأولى أن تكون الوصية في أقارب الموصي غير الوارثين، وكذلك تكون الوصية في أهل الحاجة من قرابته، وفي الفقراء والمساكين، وهذا باتفاق جماهير أهل العلم<sup>(١٢٥)</sup>.

(١٢٠) انظر: المغني 561/8، والهداية 224/1، والأنصاف 76/2.

(١٢١) انظر: المبسوط 79/28، وأدب الأوصياء 331/2.

(١٢٢) انظر: المغني 561/8.

(١٢٣) انظر: الحاوي الكبير للماوردي 273/2، ورؤوس المسائل الخلافية للعكبري 1151/3.

(١٢٤) انظر: المغني 561/8، والمبسوط 79/8.

(١٢٥) انظر: المغني 561/8، والمجموع 372/16.

(١٢٥) انظر: المبسوط 28/79، والذخيرة 178/7، والحاوي الكبير 273/8.

ويدل لذلك: أن أبا طلحة حينما تصدق بصدقة لله ولم يحدد لمن تكون، أشار عليه النبي صلى الله عليه وسلم أن تكون في قرابته (١٢٦).

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح: إذا قال: داري صدقة لله ولم يبين للفقراء أو لغيرهم، فهو جائز، ويعطيها للأقربين، أو حيث أراد، قال النبي - صلى الله عليه وسلم - لأبي طلحة حين قال: «أحب أموالي إلى بير حاء، وأنها صدقة لله»، فأجاز النبي - صلى الله عليه وسلم - ذلك، وقال: أرى أن تضعها في الأقربين فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب (١٢٧).

وسئل الإمام أحمد - رحمه الله - عن رجل أوصى بثلثه في المساكين، وله أقارب محاييج، قال: أن لم يوص لهم بشيء ولم يرثوه، يبدأ بهم هم أحق (١٢٨).

### المبحث الخامس: الوصية لمن لا يرث بما يرجع نفعه على من يرث

وصورة ذلك: كمن أوصى لزوج ابنته ليعود الميراث على ابنته، وهي لا تصح لها الوصية؛ لأنها وارثة، وهذه الوصية باطلة باتفاق جماهير أهل العلم (١٢٩).

قال طاووس بن كيسان (١٣٠) - رحمه الله - في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ (١٣١).

---

(١٢٦) حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: أخرجه البخاري في صحيحه في الوصايا، برقم 998، ومسلم في صحيحه في الزكاة، برقم 2316.

(١٢٧) كما في مسلم في كتاب الزكاة برقم 2316، وانظر: فتح الباري لابن حجر 452/5.

(١٢٨) انظر: مسائل الإمام أحمد لأبي داود ص 219.

(١٢٩) انظر: المبسوط 176/27، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 181/2، والحاوي الكبير 187/8، والمغني 408/8، والذخيرة 27/7.

(١٣٠) طاووس بن كيسان اليماني الحميري مولاهم، ولد سنة 33هـ، أبو عبد الرحمن، توفي بمكة سنة 106هـ. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ 90/1، وطبقات ابن سعد 537/5.

(١٣١) سورة البقرة من الآية 182.

قال جنفاً أو إثماً: «أن يوصي الرجل لبي ابنه ليكون المال لأبيهم، وتوصي المرأة لزوج ابنتها ليكون المال لابنتها» (١٣٢). أ. هـ

وقال العلامة القرطبي رحمه الله في قوله: فمن خاف من موص جنفاً ... أي: أن خفت من موصٍ ميلاً في الوصية، وعدولاً عن الحق، ووقوعاً في إثم، ولم يخرجها بالمعروف، وذلك بأن يوصي بالمال إلى زوج ابنته، أو لولد ابنته لينصرف المال إلى ابنته، أو إلى ابن ابنه، والغرض أن ينصرف المال إلى ابنه، أو أوصى لبعيد وترك القريب، فبادروا إلى السعي في الإصلاح بينهم. أ. هـ (١٣٣).

### المبحث السادس: الوصية للفاسق

اختلف الفقهاء في الوصية للفاسق على قولين:

القول الأول: أنه لا تصح الوصية إلى الفاسق، وهو قول جماهير أهل العلم من المالكية (١٣٤)، والشافعية (١٣٥)، والحنابلة (١٣٦).

القول الثاني: أنه تصح الوصية إليه، وينفذ تصرفه، ما لم يخرج الحاكم عن الوصية وهو قول الحنفية (١٣٧).

أدلة القول الأول: وقد استدلل الجمهور على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ (١٨) ﴿١٣٨﴾.

(١٣٢) أخرجه الطبري في تفسيره 73/25 برقم 2700، وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره 69/1، وأخرجه ابن

أبي حاتم في تفسيره 115/1، وأخرجه سعيد بن منصور في سننه 673/2.

(١٣٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 181/2.

(١٣٤) انظر: الذخيرة 159/7، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي 452/4.

(١٣٥) انظر: الحاوي الكبير 331/8، وحلية العلماء 147/6، والمنهاج مع مغني المحتاج 74/3.

(١٣٦) انظر: الهداية 217/1، والإفصاح 73/2، والمغني 554/8.

(١٣٧) انظر: الننف 815/2، والجوهرة النيرة 392/2، وحاشية ابن عابدين 701/6.

(١٣٨) سورة السجدة من الآية 18.



قال في الحاوي الكبير<sup>(١٣٩)</sup>: فكان منع المساواة بينهم، موجباً لمنع المساواة في أحكامهم؛ ولأنه لما منعه الفسق من الولاية على أولاده، كأن أولى أن يمنعه من الولاية على أولاد غيره. أ. هـ. وقال الجصاص في أحكام القرآن: فأما الفاسق والمتهم من الآباء، والمرثي من الحكام والأوصياء غير المأمونين، فإن واحداً من هؤلاء غير جائز له التصرف على الصغير ولا خلاف في ذلك<sup>(١٤٠)</sup>.

وقال القرطبي: وثم شيء آخر وهو أن الوصي الفاسق سيشهد فيما بعد على إعطاء اليتيم أموالاً، ولا تجوز شهادة الفاسق بالإجماع<sup>(١٤١)</sup>.

واستدل أصحاب القول الثاني بهذا التعليل النظري فقالوا: أن الفاسق يكون وصياً؛ لأنه من أهل الولاية والخلافة إرثاً وتصرفاً، حتى لو تصرف نفذ تصرفه، ولكن القاضي يخرج من الوصية، ويجعل مكانه وصياً آخر<sup>(١٤٢)</sup>.

والراجع هو القول الأول، والله أعلم بالصواب.

### المبحث السابع: وصية الفقير

ذهب أكثر الفقهاء إلى أن الشخص إذا كان فقيراً، فإن وصيته غير مستحبة وخاصة إذا كان ورثته بحاجة إلى هذا المال، وقد نقل الإجماع على أنه لا يندب لصاحب المال القليل الوصية ابن عبد البر كما في التمهيد حيث قال: وقد أجمع العلماء على أن من لم يكن عنده إلا اليسير التافه من المال، أنه لا يندب إلى الوصية أ. هـ<sup>(١٤٣)</sup>.

---

(١٣٩) انظر: الحاوي الكبير للماوردي 331/8.

(١٤٠) انظر: أحكام القرآن للجصاص 86/2.

(١٤١) انظر: تفسير القرطبي 350/6.

(١٤٢) انظر: المبسوط 25/28 و26، وحاشية ابن عابدين 699/6.

(١٤٣) انظر: التمهيد 391/14.

وقد قال بذلك جماهير أهل العلم من الحنفية<sup>(١٤٤)</sup>، والمالكية<sup>(١٤٥)</sup>، والحنابلة<sup>(١٤٦)</sup>، أما الإمام الشافعي فقد رأى استحباب الوصية في قليل المال وكثيره، إلا أنه قيد استحبابها في المال القليل، أن لا يستوعب صاحبه الثلث في وصيته، إذا كان ورثته فقراء، فقد قال في الأم: فإذا تركهم أغنياء اخترت له أن يستوعب الثلث، وإذا لم يدعهم أغنياء، كرهت له أن يستوعب الثلث، وأن يوصي بالشيء حتى يكون يأخذ بالحظ من الوصية، ولا وقت في ذلك إلا ما وقع عليه اسم الوصية لمن لم يدع كثير مال، ومن ترك أقل مما يغني ورثته وأكثر من التافه زاد شيئاً في وصيته، ولا أحب بلوغ الثلث إلا لمن ترك ورثته أغنياء<sup>(١٤٧)</sup>.

واستدل الجمهور بعدة أدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾<sup>(١٤٨)</sup> والمراد به المال الكثير عرفاً، كما أن المتوسط في المال هو المعروف في عرف الناس بذلك، ومن ترك أقل من ذلك، فإنه يعتبر في حكم الفقير، فلا تستحب في حقه الوصية<sup>(١٤٩)</sup>.

٢- حديث سعد المتقدم وفيه: «أنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس»<sup>(١٥٠)</sup>.

فقد استكثر من الثلث مع إخباره إياه بكثرة ماله، وقلة عياله، فمن باب أولى أن قليل المال ذي العيال، لا تستحب في حقه الوصية<sup>(١٥١)</sup>.

<sup>(١٤٤)</sup> انظر: بدائع الصنائع 840/10.

<sup>(١٤٥)</sup> انظر: الخرشي على مختصر خليل 168/8، وجواهر الإكليل 320/2.

<sup>(١٤٦)</sup> انظر: المغني 392/8، والأنصاف 191/7.

<sup>(١٤٧)</sup> انظر: الأم 106/4.

<sup>(١٤٨)</sup> من الآية 180 من سورة البقرة.

<sup>(١٤٩)</sup> انظر: الأم 106/4، والمغني 392/8، والأنصاف 189/7.

<sup>(١٥٠)</sup> سبق تخريجه .

<sup>(١٥١)</sup> انظر: الكافي 471/2.

وبهذا يتبين أن الفقير المستحب له عدم الوصية، والله أعلم.

## الفصل الثاني

### التصرفات الضارة في الوصية من جهة الوصي

وفيه مبحثان:

#### المبحث الأول: عدم تنفيذ وصية الموصي

وهذا قد يكون أما من الورثة، أو من الوصي، والواجب على الوصي، والورثة تنفيذ الوصية بقدر الإمكان إذا كانت مشروعة.

ومما يدل على وجوب تنفيذ الوصية وعدم تأخيرها قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾ (١٥٢).

ووجه الدلالة من الآية: أن وقوع الإثم على من بدّل الوصية، يدل على وجوب تنفيذها، وإلا لم يكن لترتيب الإثم على التبديل معنى.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: إذا أوصت بأن يخرج من ثلث مالها ما يصرف في قربة لله وطاعته، وجب تنفيذ وصيتها. أ. هـ.

وقد ذكر ذلك في وجوب تنفيذ الوصية عرضاً، في عدة مواضع من الفتاوى (١٥٣).

وقال الشوكاني (١٥٤) رحمه الله في السيل الجرار في وجوب تنفيذ الوصية: وأنفاذ ذلك واجب على الوصي، أو على الوارث، أو على الأمام والحاكم؛ لأن في إهماله إهمالاً لحق امرئ مسلم، وهو منكر يجب إنكاره، وما عرف من القصد فله حكم

---

(١٥٢) سورة البقرة من الآية 181.

(١٥٣) فتاوى شيخ الإسلام 315/31، 320، 383.

(١٥٤) الشوكاني هو: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ولد بـحجرة شوكان، من بلاد خولان، سنة 1173هـ - ونشأ بصنعاء، وولي قضاءها سنة 1229هـ من مصنفاته: نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، وفتح القدير في التفسير، والسيل الجرار في الفقه، وغيرها.

اللفظ، إذ ليس المراد باللفظ إلا مجرد الدلالة على المعنى الذي يريده الالفاظ، وقد حصل هذه الدلالة بالقصد أ. هـ (١٥٥).

## المبحث الثاني: الأكل من مال اليتيم

وفيه مطلبان:

### المطلب الأول: حكم الأكل من مال اليتيم

للوصي أن يأكل من مال يتيمة عند الحاجة، بقدر عمله ولكن هل يرد ما أكله من مال اليتيم أم لا؟ أو بمعنى آخر هل يأكل من مال اليتيم على سبيل الاستقراض؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

١- القول الأول: أن للوصي أن يأكل من مال اليتيم إذا كان يقوم عليه، بشرط أن يكون فقيراً ومحتاجاً، ولا يرد ما أكله من مال اليتيم، وهذا قول الشافعية (١٥٦)، والحنابلة (١٥٧)، وهو قول جماعة من السلف منهم عطاء (١٥٨) (١٥٩)، وعكرمة (١٦٠) (١٦١)، والنخعي (١٦٢)، والبصري (١٦٣) (١٦٤)، رحمهم الله.

وقد استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

انظر ترجمته في: البدر الطالع 2/214، ومقدمة نيل الأوطار 1/3، والأعلام للزركلي 6/298.

(١٥٥) انظر: السيل الجرار للشوكاني 4/479،

(١٥٦) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير الشافعي 2/190.

(١٥٧) انظر: المبدع 4/346.

(١٥٨) عطاء بن أبي رباح، بن أسلم من صفوان المكي، القرشي، توفي سنة 114هـ.

(١٥٩) انظر قوله في: مصنف عبدالرزاق 1/148، وتفسير ابن جرير 70/587.

(١٦٠) عكرمة أبو عبدالله القرشي مولم المدني توفي سنة 105هـ انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد 5/287،

وسير أعلام النبلاء 5/12.

(١٦١) انظر قوله في: مصنف عبدالرزاق 1/148، وسنن سعيد بن منصور 3/1154.

(١٦٢) انظر قوله في: مصنف عبدالرزاق 1/148.

(١٦٣) الحسن بن الحسن بن يسار البصري مولى زيد بن ثابت، شيخ أهل البصرة، كان عابداً فقيهاً رحمه الله.

انظر ترجمته في: البداية والنهاية 9/266.

(١٦٤) انظر قوله في: مصنف عبد الرزاق 1/148، وتفسير ابن جرير 7/587.

- ١- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(١٦٥)</sup>.
- عن عائشة رضي الله عنها قالت: «أنزلت في ولي اليتيم، أن يصيب من ماله، إذا كان محتاجاً بقدر عمالته بالمعروف»<sup>(١٦٦)</sup>، وقالوا: أن الآيات التي وردت بجواز الأكل من مال اليتيم بالمعروف، أباحت الأكل من غير بدل.
- ٢- كذلك فإن الله نهي الوصي عن التبذير عند جواز الأكل من أموال اليتامى فقال سبحانه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبُرُوا﴾<sup>(١٦٧)</sup>، مما يدل على جواز الأكل عند الحاجة بدون بدل<sup>(١٦٨)</sup>.
- ٣- عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ليس لي مال، ولي يтим ؟ فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم: «كل من مال يتيملك غير مسرف»<sup>(١٦٩)</sup>.
- القول الثاني: أن الوصي يأكل من مال اليتيم إذا كان محتاجاً لذلك، ولكنه يؤدي ويقضي ما أكل مستقبلاً، وهذا القول يروى عن عبيدة<sup>(١٧٠)</sup> السلماني، وسعيد بن جبير<sup>(١٧١)</sup> <sup>(١٧٢)</sup>، ومجاهد<sup>(١٧٤)</sup>، والأوزاعي<sup>(١٧٥)</sup> <sup>(١٧٦)</sup>.

---

<sup>(١٦٥)</sup> سورة النساء من الآية 6.

<sup>(١٦٦)</sup> أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التفسير برقم 4575 ومسلم في التفسير برقم 3019.

<sup>(١٦٧)</sup> سورة النساء من الآية 6.

<sup>(١٦٨)</sup> انظر: تفسير القرطبي 41/5.

<sup>(١٦٩)</sup> أخرجه النسائي في سننه في الوصايا، وأحمد في مسنده 186/2، و215، وأبو داود في سننه في الوصايا برقم 2872، وابن ماجه في سننه في الوصايا، وهذا الحديث يتقوى بحديث عائشة المتقدم فهو حصن الإسناد.

<sup>(١٧٠)</sup> انظر قول عبيدة في: سنن سعيد بن منصور 1163/3 برقم 574، وتفسير ابن جرير 583/7، وابن أبي سببة في المصنف 380/6 برقم 1420.

<sup>(١٧١)</sup> سعيد بن جبير بن هشام، أبو عبد الله الأسدي الوالي، مولا هم، الكوفي، الإمام الحافظ المقرئ المفسر الشهيد كما ذكر ذلك الذهبي في السير 321/4، وقد روى عن ابن عباس فأكثر وجود، وعن عائشة

وهو قول أصحاب الرأي<sup>(١٧٧)</sup>.

واستدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول: أن عمر رضي الله عنه قال: أي أنزلت نفسي من هذا المال منزلة والي اليتيم، إذا احتجت أخذت منه، فإذا أسرت رددته، وأن استغنيت استعفتت<sup>(١٧٨)</sup>.

الدليل الثاني: قالوا أن مال اليتيم على الحظر، وإنما أبيح للحاجة، فيرد بدله، كأكل مال الغير للمسطر عند الحاجة<sup>(١٧٩)</sup>.

الترجيح: الذي يظهر - والله أعلم بالصواب - صحة القول الأول وهو الأكل بالمعروف لمن كان محتاجاً، ولا يرد ما أكل، ولا يأكل على سبيل الاستقراض؛ وذلك لأن الآيات والأحاديث

وجماعة من الصحابة، وحدث عنه أبو صالح السمان وأيوب السختياني وجماعة من التابعين، وقد قتله الحجاج في سنة ٩٥هـ - رحمه الله. - انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد 256/6، وتذكرة الحفاظ/ 71، وسير أعلام النبلاء 321/4.

(١٧٢) انظر قوله في: تفسير الطبري 584/7، وسنن سعيد بن منصور 1164/3، برقم 575.

(١٧٣) مجاهد بن جبر المكي، الأسود المخزومي موثق، مولى السائب بن أبي السائب المخزومي، وهو شيخ القراء والمفسرين، وقد أخذ عن ابن عباس القرآن والتفسير والفقه، قال عنه أبو نعيم: مات مجاهد وهو ساجد، وكان ذلك سنة 102.

انظر ترجمته في: حلية الأولياء 279/3، وتذكرة الحفاظ 92/1.

(١٧٤) انظر قوله في: سنن سعيد بن منصور 1164/2، وتفسير ابن جرير 584/7.

(١٧٥) عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي ولد سنة 88هـ وهو عالم أهل الشام، وهو فقيه فاضل جليل، توفي سنة 157هـ. انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد 488/7، وحلية الأولياء 135/6، وسير أعلام النبلاء 107/7.

(١٧٦) انظر قوله في: تفسير القرآن العظيم لابن كثير 190/2.

(١٧٧) انظر: مختصر اختلاف العلماء 79/5، وحاشية ابن عابدين 713/6.

(١٧٨) أخرجه ابن سعد في الطبقات 209/3، والبيهقي في السنن 504/6، من طريق سعيد بن منصور عن أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن البراء قال: قال عمر ... الحديث.

(١٧٩) انظر: جامع أحكام الوصايا وفقهها ص 213.

التي جاءت ليس فيها أن الوصي يرد ما أكله، وهي نص في المسألة، وقد علم أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

وأما أثر عمر رضي الله عنه فهناك من ضعفه من الأئمة لأمر منها: عنعنة أبي إسحاق ولم يصرح هنا بالسماع، وعلى صحة هذا الخبر فإنه محمول على التورع والاحتياط، ولذلك فإن عمر رضي الله عنه قال: «أني أنزلت نفسي فقد جعل هذا الشيء لنفسه ولم يلزم به بقية المسلمين».

### المطلب الثاني: حكم إفساد مال اليتيم

أجمع أهل العلم على تحريم الأكل من مال اليتيم لغير حاجة، كما أجمعوا كذلك على تحريم إفساد ماله، والعبث به<sup>(١٨٠)</sup>، ويدل لذلك:

١ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا (١٠)﴾<sup>(١٨١)</sup>

قال القرطبي في تفسيره: قال الجمهور: أن المراد الأوصياء الذين يأكلون في بطونهم ما لم يباح لهم من مال اليتيم<sup>(١٨٢)</sup>.

٢ - قال سبحانه: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾<sup>(١٨٣)</sup>.

قال القرطبي: فدل الكتاب والسنة على أن أكل مال اليتيم من الكبائر<sup>(١٨٤)</sup>.

٣ - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اجتنبوا السبع الموبقات»، قالوا: يا رسول الله وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم

---

(١٨٠) وحكى الإجماع ابن عبد البر، الاستذكار برقم 3986، انظر: موسوعة الإجماع 1191/3

(١٨١) سورة النساء من الآية 10.

(١٨٢) انظر: تفسير القرطبي 53/5.

(١٨٣) سورة الأنعام من الآية 152.

(١٨٤) انظر: تفسير القرطبي 53/5.

الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحسنات الغافلات المؤمنات» (١٨٥).

وكان طاووس إذا سئل عن أمر اليتامى قرأ: «والله يعلم المفسد من المصلح» (١٨٦).

### المطلب الثالث: حكم خلط مال الوصي بمال اليتيم

للوصي أن يخلط مال اليتيم في ماله، وطعامه، وشرابه، ونحو ذلك، ولكن يحذر من الإفساد (١٨٧). ويدل لذلك قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ (١٨٨).

قال الإمام ابن جرير الطبري - رحمه الله - في تأويل قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ (١٨٩).

فتأويل الآية إذا: ويسألك يا محمد أصحابك عن مال اليتامى، وخلطهم أموالهم بها في النفقة والمطاعمة والمشاركة، والمساكنة والخدمة، فقل لهم: تفضلكم عليهم بإصلاحكم أموالهم، من غير مرزئة (١٩٠) شيء من أموالهم، وغير أخذ عوض من أموالهم على إصلاحكم ذلك لهم — خير لكم عند الله، وأعظم لكم أجراً، لما لكم في ذلك من الأجر والثواب، وخير لهم في أموالهم عاجل دنياهم، لما في ذلك من توفر أموالهم عليهم، وأن تخالطوهم فتشاركوهم بأموالكم أموالهم في نفقاتكم ومطاعمكم ومشاربكم ومساكنكم، فتضموا من أموالهم عوضاً من قيامكم بأموالهم

(١٨٥) أخرجه البخاري في الوصايا، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى﴾ برقم 2767، ومسلم في الإيمان في باب الكبائر وأكبرها برقم 262.

(١٨٦) أخرجه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم في الوصايا، باب: ويسألونك عن اليتامى رقم 2767.

(١٨٧) انظر: الميسوط 28/28 و29، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 43/3، والحاوي الكبير 344/8 و345، والمبدع 337/4.

(١٨٨) سورة البقرة من الآية 220.

(١٨٩) سورة البقرة من الآية 220.

(١٩٠) مرزئة: أي نقصان، وانظر: لسان العرب 1634/3.



وأسبابهم، وإصلاح أموالهم، فهم إخوانكم، والإخوان يعين بعضهم بعضاً، ويكف بعضهم بعضاً، فذو المال يعين ذا الفاقة، وذو القوة في الجسم يعين ذا الضعف، يقول جل ذكره: فَأَنْتُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ، وَأَيَّتَامُكُمْ كَذَلِكَ، أَنْ خَالَطْتُمُوهُمْ بِأَمْوَالِكُمْ، وَخَلَطْتُمْ طَعَامَكُمْ بِطَعَامِهِمْ، وَشَرَابَكُمْ بِشَرَابِهِمْ، وَسَائِرَ أَمْوَالِكُمْ بِأَمْوَالِهِمْ، فَأَصْبِئْتُمْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَضْلَ مَرْفُقٍ. بما كان منكم من قيامكم بأموالهم وولائهم، ومعاناة أسبابهم على النظر منكم لهم نظر الأخ الشفيق لأخيه، العامل فيما بينه وبينه. بما أوجب الله عليه، وألزمه، فذلك لكم حلال؛ لأنكم إخوان بعضكم لبعض (١٩١). أ. هـ.

وينبغي أن يراعى في هذه المخالطة ما هو أصلح لليتيم، ولذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وإذا كان خلط طعامه بطعام الرجل أصلح لليتيم، فعل ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ (١٩٢) فإن الصحابة كانوا لما توعدهم الله على من يأكل مال اليتيم بالعذاب العظيم، كانوا يميزون طعام اليتيم عن طعامهم فيفسد، فسألوا عن ذلك النبي - صلى الله عليه وسلم - فأُنزل الله هذه الآية (١٩٣). أ. هـ.

---

(١٩١) انظر: جامع البيان للطبري 2/218-219، وقد ذكر الطبري هناك عدة آثار بنحو ذلك فلتراجع.

(١٩٢) سورة البقرة من الآية 220.

(١٩٣) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام 31/331.

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، كما أحمده على أن يسر وأعان على كتابة هذا البحث، وفي النهاية، أخلص ما ظهر لي من هذا البحث، وذلك في سوء النقاط التالية:

١ - أن الوصية مشروعة على سبيل الاستحباب، وعلى سبيل الوجوب، فمن كان عليه دين، أو عنده وديعة، فيجب أن يوصي بذلك براءة لذمته، ووفاء بما عليه من حقوق الآخرين، ويجوز له على سبيل الاستحباب، أو الإباحة أو أن يوصي بجزء من ماله، لمن يراه أهلاً لها، سواء كان ذلك على سبيل التملك، أو كان على سبيل الوقف المعلق بالوفاة.

٢ - أن المشروع في الوصية أن لا تزيد على الثلث، فأن زادت عن الثلث، بطل ما زاد عنه — إلا بإجازة الورثة.

٣ - أن الوصية لا تكون لوارث، فإن أوصى بذلك بطلت إلا بإجازة الورثة.

٤ - أن تكون الوصية بما يجوز تملكه، فلا تصح الوصية بأمر محرم، أو بمعصية.

٥ - أن الوصية جائزة مادام الموصي حياً، فله حق الرجوع عنها، أو تغييرها، أو تبديلها، فإذا مات لزم، وتعين أنفاذها بشروطها.

٦ - أنه يجب على الوصي أن ينفذ الوصية ما دامت مشروعة.

٧ - ينبغي على طلبة العلم والعلماء تعليم الناس بأحكام الوصية، وبيان التصرفات الضارة فيها. وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.